

السودان : لجنة التحقيق في أفعال قوات الأمن المرتكبة في الجامعات يجب أن تكون فعالة

دعت منظمة العفو الدولية اليوم لجنة التحقيق التي شكلها وزير الداخلية للتحقيق في أحداث أكتوبر/تشرين الأول التي وقعت في جامعة الخرطوم لتوسيع صلاحياتها بحيث تشمل الأفعال التي ارتكبتها بها قوات الأمن في جامعة بحر الغزال في الخرطوم ومزاعم التعذيب أو سواه من ضروب سوء المعاملة على أيدي قوات الأمن والتي أطلقها العديد من الطلبة.

وقالت منظمة العفو الدولية "إنه لكي يتسم التحقيق بالفعالية، يجب أن يكون مستقلاً وحيادياً وشاملاً، وينبغي على اللجنة أن تنشر تقريرها كاملاً على الملأ عقب انتهاء التحقيق."

بين IV و OO أكتوبر/تشرين الأول OMMO استخدمت شرطة مكافحة الشغب وقوات الأمن الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع والبروات لتفريق مظاهرات طلابيتين منفصلتين جرتا في جامعة بحر الغزال وفي جامعة الخرطوم. وأصيب العديد من المتظاهرين بجروح وألقي القبض على أكثر من TM طالباً من جامعتي الخرطوم وبحر الغزال. وأطلق سراح معظمهم خلال QU ساعة، لكن بعض المعتقلين ذكروا أنهم تعرضوا للضرب بالخرطوم وجري حلق شعر وجوههم أثناء اعتقالهم.

وألقي القبض على ياسر محمد الحسن عثمان، مأمور التسجيل المساعد في كلية الطب بجامعة الخرطوم، في OS أكتوبر/تشرين الأول وأُفرج عنه بعد يومين. وخلال اعتقاله، ورد أن أفراد قوات الأمن وقفوا على صدره ومثانته. وإضافة إلى ذلك، ضربوه بقضيب حديدي إلى أن فقد وعيه. وهو موجود حالياً في العناية المركزة بمستشفى الخرطوم في أعقاب إخلاء سبيله.

وقالت منظمة العفو الدولية إن تشكيل لجنة تحقيق تضم ممثلين عن وزارة الداخلية وقوات الأمن وجامعة الخرطوم ليس كافياً. وأصررت المنظمة على أنه لكي تتسم لجنة التحقيق بالفعالية، يجب أن تستوفي المعايير التالية:

- يجب أن تضم رجالاً ونساءً مشهوداً لهم بالاستقامة والحيادة والاستقلالية عن الحكومة.
- يجب أن تتمتع بصلاحيات لإجبار الشهود على الحضور، بمن فيهم أفراد قوات الأمن، ولحماية الشهود، ومن ضمنهم أولئك الذين يشكون من أفعال قوات الأمن.
- يجب توسيع صلاحياتها لتشمل المظاهرات التي جرت في جامعة بحر الغزال ومعاملة الطلاب في مراكز الاعتقال. ويجب أن تتضمن الصلاحيات دراسة إجراء تغييرات مستقبلية في القانون وإجراءات قوات الأمن وتدريبها.
- يجب أن تصدر تقريراً علنياً بأسرع وقت ممكن بعد انتهاء عملها يتضمن النتائج والخلاصات والتوصيات التي توصلت إليها.

وقالت منظمة العفو الدولية "في الماضي، أعلن عن تشكيل لجان تحقيق، لكن لم يصدر أي تقرير علني عنها ولم يُتخذ أي إجراء بعد ذلك.

وأضافت المنظمة "ويشكل إجراء تحقيق شامل يعقبه إصدار تقرير علني ضرورة لإحداث تغيير حقيقي في ممارسات قوات الأمن.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:

+QQ OM TQNP RRSS

منظمة العفو الدولية : Easton St. London WC1X 0DW N. موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>